وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي مغنية

معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

المقياس: الحوكمة وأخلاقيات المهنة

المستوى: ثالثة ليسانس

عنوان البحث:

مكافحة ظاهرة الفساد

من إعداد الطلبة:

غالمي كوثر

بلخروف أمينة

أوحساين بشرى

بن إسماعيل أحلام

تحت إشراف الأستاذ:

بن شرقي عبد الإله

السنة الجامعية:2025/2024

خـــطـــــة الـــــبحـــــث:

مقدمة

المبحث الأول: ماهية ظاهرة الفساد

المطلب الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للفساد

المطلب الثاني: المظاهر القانونية لجرائم الفساد

المطلب الثالث: دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد

المطلب الرابع: طرق ووسائل مكافحة الفساد

المبحث الثاني: مكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر

المطلب الأول: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

المطلب الثاني: دوافع إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

المطلب الثالث: مهام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

المطلب الرابع: دور المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر

المطلب الخامس: دور الحراك الجزائري في مكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

تعد مكافحة ظاهرة الفساد من القضايا الحيوية التي تشغل بال العديد من الدول والمجتمعات في عصرنا الحالي حيث تتجلى آثار الفساد في مختلف جوانب الحياة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، الفساد ليس مجرد سلوك فردي بل هو نظام معقد يتداخل فيه الأفراد و المؤسسات مما يؤدي إلى تآكل الثقة بين المواطنين و مؤسسات الدولة إن الفساد يعيق التنمية المستدامة ويؤدي إلى تفشي الفقر والبطالة كما يسهم في تعميق الفجوات الاجتماعية ويزيد من عدم المساواة حيث لاحظنا تفشي ظاهرة الفساد في البلدان العربية بكثرة و بالجزائر خاصة حيث تعتبر من التحديات الكبرى التي تواجهها إذن فما هو الفساد؟ وما دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد؟ و ماهي الطرق و السبل لمكافحة هذه الظاهرة؟ وكيف تتم مكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر؟

المبحث الأول: ماهية ظاهرة الفساد

المطلب الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للفساد

1. التعريف اللغوي:

يستخدم مفهوم الفساد في اللغة العربية لمعاني متعددة فالمصطلح مصدره وفعله "فسد" و يشير "لسان العرب" إلى الفساد على اعتباره نقيض الإصلاح و يقال فَسَدَ يَفْسد وفسد فسادا وفُسُودا .

و في منجد اللغة و الاعلام جاء مصطلح فسد وأفسد ضد أصلحه وفاسد القوم أساء إليهم ، الفساد: اللهو و اللعب وأخذ المال ظالما.

وفي المصباح المنير يشير المصطلح إلى معاني عضوية للفساد فيقال: فسد اللحم أو اللبن .

على آية حال فإن مفهوم الفساد يعد من المفاهيم الشائعة في اللغة حيث أستخدم لمعاني متعددة كالحرب و القحط والاستغلال والنهب والانحراف الأخلاقي هذا فضلا عن استخدامه للإشارة إلى الفساد المادي كالعقوبة أو العطب أو التلف وإلحاق الضرر بالآخرين فيقال: أصلح الشيء بعد فساده أي أقامه و منها أيضا التقاطع والتدابر فيقال تفاسد القوم أي تدابروا وتقاطعوا ومن معانيه أيضا الجذب والقحط.[1]

2. التعريف الاصطلاحي:

إن المطلع على الفقه يجد أن هناك محاولات متعددة لتعريف الفساد حسب نظرة كل فقيه إليها هناك من ينظر إلى الفساد بمنظور أخلاقي وهناك من ينظر إليه من الجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

فالفساد كظاهرة غير أخلاقية يتمثل في الخروج على المعايير والتقاليد الأخلاقية فهو كل سلوك منحرف يتمثل في الخروج عن القواعد القائمة في المجتمع بهدف تحقيق مصلحة خاصة.

ولقد عرف الفساد تعريف اقتصادي: بأنه المتاجرة غير المشروعة بقدرات المجتمع واستغلال السلطة أو النفوذ بطرق ملتوية لتحقيق منفعة ذاتية مادية كانت أو معنوية بنا يتعارض مع مقتضيات المصلحة العامة.

والفساد على هذا النحو يحمل معنى هدر القيم والضوابط الاجتماعية ومخالفته لتوقعات الرأي العام وتعويق لخطط وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وبلغة علم الاجتماع يعد الفساد ظاهرة اجتماعية لها صفة العمومية والانتشار في الزمان والمكان فهو موجود في كافة المجتمعات على اختلاف توجهاتها الأيديولوجية وهو لا يقتصر على نسق اجتماعي أو نظام سياسي بعينه لكنه يتخلل نسيج البناء الاجتماعي ككل[2]

1- بتصرف هشام بوحوش ، محاضرات في قانون مكافحة الفساد، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، قسم القانون العام ، سنة 2021، ص6

2- بتصرف نفس المرجع،ص7

ولكن هذا لا يعني أن الفساد موجود في جميع المجتمعات بدرجة واحدة فهو ظاهرة نسبية تختلف من مجتمع إلى آخر وذلك لاختلاف طبيعة المجتمع وطبيعة القوة المهيمنة وانتمائها الأيديولوجي وتكوينها الاجتماعي والثقافي.

وهناك من فسر الفساد من منظور الحكم الراشد فمن هذه الزاوية يرى البعض بأن الفساد هو محاولة شخص ما وضع مصالحه الخاصة بورى محرمة أو غير شرعية فوق المصلحة العامة وهناك نظرة أخرى تقول الفساد هو مي يقرره الرأي العام بأنه فساد وذلك وفقل لمعاييره الثقافية والاجتماعية لأن الفساد سلوك اجتماعي.

أما موسوعة العلوم الاجتماعية فقد عرفته: بأنه استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة ويشتمل ذلك بوضوح على جميع أنواع رشاوى المسؤولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين.[3]

المطلب الثاني: المظاهر القانونية لجرائم الفساد

ان أهمية التطرق إلى مظهرين من الفساد ينخر في أجهزة الدولة وهو الفساد الذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو اهم واشمل واخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة ، حيث أن الفساد السياسي له صور كثيرة منها فساد القمة وهو الصورة الواجب دراستها بعمق والتركيز عليها من بين صور الفساد لأنها تشكل المرتكز الأساس الفساد المستويات الدنيا وتجعل أثاره اخطر أنواع الفساد وترجع خطورته إلى ارتباطه بقمة الهرم في النظم السياسية ، لذا فان الانتهاكات التي تعتبر أساس الفساد هي الرشوة والتي تعد من الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة وخاصة الرشوة الانتخابية والرشوة الدولية وهي فرعين:

الفرع الأول: الرشوة الانتخابية

الرشوة هي مفتاح كل الآفات وكل الانعكاسات المدمرة لكيان المجتمع العربي بفضل ما تقدمه من تسهيلات لخرق القانون والتحايل عليه وتمرير الصفقات المشبوهة وما ينجم عن ذلك من آثار مباشرة تكبح كل عناصر النمو والتنمية وتزيد من تردي الأخلاق والانحلال الأسري وكبح الاستثمار المنتج الفعال الذي يساهم في خلق الثروة ورقي المجتمعات فمن بين هذه الآثار زعزعة الاقتصاد وضرب المشاريع وزيادة الثراء الفاحش دون جهد وتبذير الأموال وما ينتج عنها من آفات وفي الأصل أن الموظف العام يمنح سلطات أو صلاحيات كي يستعملها في الحدود التي رسمها القانون وتحقيقا لما ابتغاه فاذا استخدامه بغير ذلك عد مرتكبا لجرائم الفساد ، ولذا تعرف الرشوة بانها الإتجار بأعمال الوظيفة أو الخدمة وبما أن الرشوة إتجار الموظف العام بوظيفته واستغلالها لفائدته الخاصة فتتخطى بذلك مقومات العدالة بحصول الراشي على
ميزات أو خدمات يعجز عن الحصول عليها بدون الرشوة متخطيا حقوق الآخرين فتثير الاضطرابات في العلاقات الإنسانية. [4]

---

[3]- مرجع سابق، ص7

[4] بتصرف، نوال طارق إبراهيم، المظاهر القانونية للفساد واستراتيجية مكافحته في تعزيز قيم النزاهة، جامعة بغداد،ص4

سوف نبين الأشكال الرئيسية للفساد في العملية الانتخابية وهي:

1. التمويل غير المشروع للحملات الانتخابية وقصد به توفير الدعم المالي من قبل الأشخاص الذين يملكون السلطة للمرشحين أو الأحزاب السياسية.

2. استخدام ممتلكات الدولة وذلك عن طريق استخدام الأشخاص أو المرشحين بحكم مناصبهم العسكرية أو المدنية أو الخدمات البلدية.

3 . الرشوة بممارستها أثناء فترة العملية الانتخابية تلعب دور كبير في التأثير على الإرادة الحرة للشعب.[5]

الفرع الثاني: الرشوة الدولية

الرشوة الدولية كما سبق وتم الإشارة إلى أن جريمة الرشوة من الجرائم المخلة بالوظيفة العامة وهي من أبرز مظاهر الفساد إذ أن الموظف العام حين يمنح سلطات أو صلاحيات معينة يستوجب به أن يستعملها في الحدود التي رسمها القانون مما يحتم الواجب عليه أن يمارس هذا الموظف سلطته في حدود ضوابط القانون والخروج عن تلك الضوابط يؤدي إلى الأضرار بالمصلحة العامة التي أراد القانون حمايتها وبالتالي يؤدي إلى الاضطراب في نظام المجتمع. فالرشوة هي أولى واهم صور الفساد من حيث الحجم وهي النمط الكلاسيكي للفساد سواء معروضة من صاحب المصلحة أو كانت مطلوبة من المسؤولين انفسهم أذ قد تستهدف هذه الرشاوى التهرب من التزامات أو شراء أشياء أو الحصول على مزايا معينة وقد تتفاوت المصالح التي تستهدف من خلال دفع تلك الرشاوى ، كما يمكن أن ترتبط الرشوة بالعقود الحكومية من خلال التأثير على اختيار الحكومة للشركات التي تقدم البضائع والخدمات اذا نها تؤثر على شروط تلك العقود نظرا الضخامة مبلغها في بعض الأحيان ونظرا لوجود اطراف مستعدة لدفع الرشاوى حيث يمكن القول أنه ليس هناك من فساد أكثر تفشيا أو أكثر كلفة من الفساد المتصل بالمشتريات الحكومية

كما تلعب الرشوة دور كبير في المزايا الحكومية سواء كانت مالية مثل الدعم المشاريع أو الأفراد أو مزايا عينية مثل الحصص في المشروعات التي يتم خصخصتها وبذلك يحرم منها الكثير من المستحقين ويحصل عليها غير المستحقين نتيجة الرشوة التي يحصل عليها الموظف المختص. ، أذ أن فساد الإدارة من اخطر صور الأخلال بواجبات الوظيفة للإتجار بها أي تقاضي مقابل لقاء تحقيق مصلحة للفرد على حساب سمعة وهيبة الوظيفة العامة لذا كان علينا بيان مفهوم الرشوة الدولية لما لها من أثار جسيمة على اقتصاد الدولة وكالاتي :

أ ـ أن جريمة الرشوة هي الأخطر على المجتمع والأخلاق الخلقية من بين جرائم الفساد كلها حيث أنها لا تترك خلفها أثرا ماديا يمكن أن يفتقيه المحقق في اغلب الأحيان كونها تتم خلف الأبواب المؤصدة وخاصة جرائم الرشوة الضخمة اذا أنها تمارس من قبل أفراد وجماعات تشغل وظائف عامة أو تمارس تكليفا عاما.

ب ـ كما أنها تعد جريمة تنظيمية في وجه من وجوهها أذ أن ارتكابها ينتسب إلى المرفق العام ذاته أي يطلق عليه انحراف المؤسسات الحكومية.[6]

---

[5] ـ أنظر، نوال طارق إبراهيم، المظاهر القانونية للفساد واستراتيجية مكافحته في تعزيز قيم النزاهة، مرجع سابق، 7

[6] بتصرف، نفس المرجع، ص8

ج .كما أنها ذات صلة وثقى بالجريمة المنظمة لان مؤسسات الجريمة المنظمة تعتمد على الفساد في حماية أعضائها من المسائلة في حالة القبض عليهم وإعاقة سير العدالة كما أن تلك المؤسسات تعتمد على الفساد أيضا في تحقيق أهدافها ومشاريعها الإجرامية وتمرير صفقاتها واستردادها في حالة الحجز عليها إداريا.

د . ولذلك نجد أن الفساد يشجع على نشوء الجريمة المنظمة لان انتشاره في دولة ما يشكل عامل جذب للمنظمات الإجرامية الدولية والتي تدخل بتلك البلاد على شكل شركات أو مؤسسات فنية وتمارس بالخفاء أعمال غسيل الأموال والإتجار بالبشر أو تجارة الأعضاء البشرية.

هـ .كما أن للجريمة المنظمة تسهم في تعميق ظاهرة الفساد وتفشيها بما تضخه من أموال ضخمة كرشاوى للحصول على تراخيص أو مقاولات أو الإعفاء الضريبي وبالمقابل تدعم مؤسسات الجريمة المنظمة الموظفين الفاسدين للوصول بهم إلى المناصب القيادية العليا سواء عن طريق الدعم في الانتخابات أو استخدام النفوذ لدى القيادات العليا والأحزاب السياسية في حالة التعيين. ويؤكد البعض على أن الجريمة المنظمة توجد في أي مكان لكنها تنتشر في البلدان ذات المؤسسات السياسية الضعيفة حيث يستفيد رجال المافيا من مساعدة وحماية المسؤولين والسياسيين الفاسدين.[7]

المطلب الثالث: دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد

"تعد ظاهرة الفساد من أخطر الظواهر السوسيو - اقتصادية والإدارية، وهي قديمة من حيث الممارسة، لكن تزايد انتشارها محليا ودوليا، فرديا وجماعيا، ومسها لكل المجالات الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية ... أدى إلى تزايد الاهتمام بها ؛ نظر للمشكلات الكبيرة والآثار السلبية والأخطار الكارثية العميقة التي تنتج عنها . وقد وضعت الدول والمجتمعات المختلفة آليات ونظما لمكافحة ظاهرة الفساد والحد من تلك الآثار الخطيرة، التي تعيق تحقيق التنمية المنشودة والاستقرار والازدهار الاجتماعيين ولعل من أهم تلك الآليات هي الحكم الراشد أو الحوكمة"[8]

من أدوات التقليل ومكافحة الفساد الحكم الراشد ومبادئه ، وأهمها سيادة الديمقراطية الحقيقية في الدولة والمجتمع، والاحتكام إلى القوانين ما تسيير الشؤون العامة، أو المواطنة والتنظيم اللامركزي الذي يقف الاحتكار والسلطة المطلقة التي تعتبر نوعا من الفساد، والمشاركة الشعبية عبر أطر منظمة وهي تنظيمات المجتمع المدني من خلال الجمعيات والاتحادات وغيرها[9].

"إن آليات الشفافية والمساءلة، أي تقاسم المعلومات والتسيير بطريقة تشاركية وجماعية ثم تقديم المسؤول المعلومات والايضاحات اللازمة لمن يتعامل معهم، بشكل دوري، وأن يلتزم بما تقره الهيئات الرسمية وأن يخضع لقراراتها، ويخضع للتقييم والمحاسبة وفق مبادئ الأخلاقيات العمل أو المهنة التي يمارسها ... هي السبيل لتقليص وطأة الفساد وسلطة المحتكرين.

وعليه، فالحكم الراشد أو الحوكمة هو الطريق الأفضل لمحاربة ظاهرة الفساد، من خلال مجموعة المبادئ التي يرتكز عليها، سواء على المستوى الوطني كالفصل بين السلطات واستقلالية القضاء وحرية الصحافة والاحتكام للدستور والقانون والمواطنة والمشاركة في تسيير الدولة والمجتمع، أو على المستوى المؤسساتي من خلال الابتعاد عن الإجراءات البيروقراطية والمركزية في التسيير الإداري والشفافية في اتخاذ

---

[7] بتصرف، نوال طارق إبراهيم، المظاهر القانونية للفساد واستراتيجية مكافحته في تعزيز قيم النزاهة، ص9

[8] بوصنوبرة عبد الله، الحوكمة الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة علم الاجتماع، 8ماي 1945، سنة 2021/2020، ص55

[9] بتصرف، نفس المرجع، ص56

القرارات وتوفير آليات المحاسبة بعد المساءلة." [10]
كل هذه الخطوات تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثم تحوله إلى تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تنعكس إيجابا على المجتمع، في شكل استقرار ورفاهية وازدهار.[11]

المطلب الرابع: طرق ووسائل مكافحة الفساد

"للحدّ من تفشّي ظاهرة الفساد، يجب على أفراد المجتمع محاربته بشتّى السّبل والأشكال، عن طريق الالتزام الدّيني والأخلاقي والوطني والإنساني، وطرق معالجته هي:.

- سنّ الأنظمة والتشريعات الشّفافة في الأنظمة المضادّة للفساد وتوضيحها، وإنزال أقصى العقوبات على مخالفيها.
- التوعية المجتمعيّة لهذه الظّاهرة الخطيرة، ومدى تأثيرها على المجتمع والأفراد، وتنمية دورهم في مكافحتها والقضاء عليها .
- تخصيص مكافئة ماليّة لمن يقوم بالتّبليغ عن حالات الفساد في الدّوائر الحكوميّة .
- وضع عقوبات رادعة تناسب كلّ فساد، وذلك لعدم تكراره، بشرط أن يكون معلناً على الملأ للعبرة
- خلق فرص عمل مناسبة للمواطنين، من خلال إيجاد كادر وظيفي مناسب لكل فئةٍ من فئات المجتمع، وذلك لتحسين الظّروف المعيشيّة للفرد، والمجتمع، والبلد.
- خلق فرص عمل مناسبة للمواطنين، من خلال إيجاد كادر وظيفي مناسب لكل فئةٍ من فئات المجتمع، وذلك لتحسين الظّروف المعيشيّة للفرد، والمجتمع، والبلد.

تطوير الإبداع وتنميته لدى الموظّفين، ومكافئتهم عليها."[12]

- عقد ندواتٍ توعويّة في الدّوائر الحكوميّة والمدارس والجامعات، والقنوات المرئيّة والمسموعة تحثّ المواطنين للتّخلص من الفساد الإداريّ، ودعمها بالقصص والعبر من الأقوام الفاسدة السّابقة وما حلّ بها.[13]
- تشكيل لجنةٍ مخصّصةٍ في كلّ دائرة للإصلاح الإداري، ودراسة الواقع الإداري، وسلوك العاملين لمحاربة الفساد وقت اكتشافه.
- تعيين القيادات الشّابة النّشيطة، المؤمنة بالتّطوير والتغيّر، ذات الكفاءة والمؤهّل والخبرة العلميّة في مجال العمل.

وضع الشّخص المناسب في المكان المناسب.
[14]

---

[10] مرجع سابق، بوصنوبرة عبد الله، الحوكمة الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة،ص57/56
[11] بصرف، نفس المرجع ، ص57
[12] سارة رقيبة، 1610; 11/11/2024 ; www ;mawdoo3 :com

[13] خضير شعبان، الفساد أنواعه وأسبابه وآثاره وطرق علاجه، جامعة باتنة، الجزائر، سنة 2018، ص32
[14] خضير شعبان، الفساد أنواعه وأسبابه وآثاره وطرق علاجه، مرجع سابق، ص33

المبحث الثاني: مكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر

المطلب الأول: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

" تعتبر الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته هيئة دستورية فهي المؤسسة الحكومية في الجزائر المختصة بالنظر في قضايا الفساد ومحاربته كما تعد مرآة للسياسة المنتهجة من قبل المشرع في مواجهة ومكافحة الفساد. " [15]

"تم إنشاء الهيئة الوطنية كهيئة مستقلة تختص بمنع الفساد عبر التوعية بمخاطره واتخاذ التدابير الوقائية التي تمنع حدوثه ورسم السياسة العامة لمكافحة الفساد والإشراف على تنفيذها كما تختص أيضا بإنفاذ القانون عبر تلقي الشكاوى والبلاغات حول شبهات الفساد والتحقق منها وملاحقة مرتكبيها.16"

المطلب الثاني: دوافع إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

بالرجوع إلى أحكام المادة 17 من قانون مكافحة الفساد فإنها تنص على أن تنشأ هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته، قصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد.

تعد الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر من الدوافع القانونية التي أدت إلى نشوء هذه الهيئة ومن بينها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك. والتي تضمنت توصيات للدول المصادقة على الاتفاقية بالمادة 06 منها بإنشاء هيئة أو هيئات داخلية لمكافحة الفساد، يتم إعطائها الاستقلالية اللازمة لأداء مهامها على أن تقوم كل دولة طرف بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة، باسم وعنوان السلطة أو الهيئة الوطنية المنشأة في هذا المجال. الغرض مساعدة الدول الأطراف الأخرى في مكافحة الفساد.. وهذا ما أكده المشرع الجزائري في المادة 17 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، على أن تنشأ هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته في مجال الفساد.

إلى جانب هذا الدافع القانوني لنشوء الهيئة يمكن القول أيضا أن فشل العديد من الهيئات التي أنشئت في إطار مكافحة الفساد في السنوات السابقة كالمرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها ، حيث قامت الجزائر قبل إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بإنشاء الرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها والذي اعتبر هيئة جديدة وكان من أهم وظائفه أو مهامه تقديم اقتراحات عملية للحد من ظاهرة الرشوة ومعاقبة ممارسها ، وتقديم أرائه للسلطات القضائية بشأن المخالفات التي ترتكب وضبط حالات الرشوة، أي له تقريبا نفس الاختصاصات التي تضطلع بها الهيئة الوطنية ، ولكي لا يكون مصير الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته كمصير المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، والذي أعدم بمرسوم رئاسي كان يتحتم على المشرع أن يمنح للهيئة عدة سلطات تزيد من فاعليتها، وتتماشى والاتفاقيات الدولية ، وتحقق الهدف الذي أنشأت لأجله كما تنوه في هذا السياق إلى أنه إضافة لهذه الدوافع التي أدت إلى نشوء الهيئة، فإن قصو قانون العقوبات الجزائري في مواجهة جرائم الفساد ، كان هو

---

[15] أكسوم وعيلام رشيدة و اقلولي و أولد رابح صافية، دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في مواجهة الفساد والحد منه في القانون الجزائري، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 16، العدد 4، سنة 2021، ص14

[16] رام الله، المعلومات المطلوبة بشأن الممارسات المتعلقة بتعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد، القدس، ص2

الآخر دافعا لسن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته وبالتبعية إنشاء هذه الهيئة.[17]

المطلب الثالث: مهام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

المهام الإدارية والاستشارية: تمارس هذه الهيئة عدة صلاحيات عن طريق مصالحها كما يلي:

أ. مجلس اليقظة والتقييم:

نصت المادة 11 من المرسوم 413/06 المعدل والمتمم على هذه الصلاحيات على سبيل الحصر وتتمثل فيما يلي:

. إعادة برنامج عمل الهيئة وشروط كيفيات تطبيقه.

. إعادة تقارير توصيات الهيئة.

. إعادة المسائل التي يعرضها على رئيس الهيئة.

. التقرير السنوي الموجه إلى رئيس الجمهورية الذي يعده رئيس الهيئة.

. تحويل الملفات التي تتضمن وقائع بإمكانها أن تشكل مخالفة جزائية إلى وزير العدل.

. إعادة الحصيلة السنوية للهيئة وإعداد ميزانية الهيئة.

ب. قسم مكلف بالوثائق والتحاليل والتحسيس:

أشارت اليه المادتان 6و12 من المرسوم رقم 413/06 المعدل والمتمم قبل تعديل تحت تسمية مديرية الوقاية والتحسيس غير أنا المرسوم رقم 64/12 وفي إطار إعادة الهيكلة نص على هذا الجهاز تحت تسمية قسم الوثائق والتحليل والتحسيس وهذا بموجب المادة 6 عن المرسوم 46/12 لكن الملاحظ أن المرسوم الجديد على غرار المرسوم القديم لم يحدد تشكيلة الجهاز رغم الدور الكبير المنوط به في إطار الوقاية من الفساد ومكافحته ويبدو أن المسائل التنظيمية وكيفيات العمل الداخلي لهياكل الهيئة قد تركت للهيئة مهمة تحديدها في إطار إعادة النظام الداخلي ويتمتع بالصلاحيات التالية:

. اقتراح برنامج عمل للوقاية من الفساد.

. تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد إلى كل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة.

. اقتراح تدابير لا سيما ذات الطابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد.

. مساعدة القطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.

. إعداد برنامج يسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد.

. جمع كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن الفساد.[18]

---

[17] بتصرف، مشري راضية، الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد في الجزائر، جامعة 8ماي 1945 قالمة، سنة 2018، ص3/2

[18] بتصرف، مشري راضية، الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد في الجزائر، نفس المرجع، 5/4

ج . مديرية التحاليل والتحقيقات:

بالرجوع إلى المرسوم 314/06 تختص مديرية التحاليل والتحقيقات بما يلي:

تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بأعوان الدولة بصفة دورية وبصدور المرسوم 64/12 المعدل للمرسوم 314/06 رأى المشرع أنه من المناسب تخصيص قسم وجهاز مستقل لمعالجة مسألة تلقي التصريحات بالممتلكات وذلك لأهمية هذه الآلية في مكافحة الفساد لأن من خلالها يتم التحقيق عن مدى تضخم الثروة من عدمه وبالتالي تفعيل وكشف جريمة الإثراء غير المشروع لكن المشرع لم يحدد في ظل المرسوم الجديد تشكيلة هذا القسم ولا كيفية عمله.

. دراسة واستغلال المعلومات الواردة في التصريحات بالممتلكات والسهر على حفظها.

. جمع الأدلة والتحري في الوقائع الخاصة بالفساد والاستعانة بالهيئات المختصة.

. ضمان تنسيق ومتابعة النشاطات والأعمال المباشرة ميدانيا على أساس التقارير الدورية المنتظمة والمدعمة بالإحصائيات التي تتعلق بمجال الوقاية من الفساد التي ترد إليها من القطاعات المختلفة.

تجدر الإشارات إلى أنه ضمن هذا الإطار نصت المادة 21 من قانون الفساد ومكافحته على ضرورة تزويد الهيئة بالمعلومات والوثائق حيث بإمكانها أن تطلب من الإدارات والمؤسسات والهيئات التابعة للقطاع العام أو الخاص أو من كل شخص طبيعي أو معنوي آخر وأي وثائق أو معلومات تراها مفيدة في الكشف عن أفعال الفساد كما نصت المادة 21 من نفس القانون أن كل رفض متعمد وغير مبرر لتزويد الهيئة بالمعلومات أو الوثائق المطلوبة يشكل جريمة أعاقة السير الحسن للعدالة في مفهوم هذا القانون.[19]

المطلب الرابع: دور المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر

" يعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الأكثر إثارة للنقاش ذلك لأن دلالة هذا المفهوم ليست محددة بالنسبة للجميع يعترف بأنه ذلك التنسيق المنظم من الهيئات والمؤسسات والبرامج التي تهدف إلى دعم أو تحسين الظروف الاقتصادية أو الصحية أو القدرات الشخصية المتبادلة لمجموع السكان" [20]

" بادرت العديد من الدول والمنظمات والاتفاقيات ومن بينها الجزائر التأكيد على مبدأ مشاركة المجتمع المدني في التصدي للفساد وتكريس أساليب ممارسة هذا الدور في تشريعاتها الخاصة بالوقاية من هذه الجرائم ومكافحتها من خلال سن العديد من القوانين والتشريعات منها القانون رقم 1006 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بمكافحة الفساد الذي نص على جملة من التدابير والإجراءات الوقائية والعقابية تماشيا مع الاتفاقيات الدولية."21

مشاركة المجتمع المدني:

يتحدد الاطار القانوني في مجموعة القواعد والأطر التنظيمية التي تؤسس لإشراك تنظيمات المجتمع المدني في بيان السياسة التشريعية التي تسلكها الدولة للوقاية من الفساد ومكافحته تعد مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد في الجزائر ركيزة أساسية لتحقيق الشفافية والنزاهة تلعب الجمعيات

---

[19] أنظر، مشري راضية، الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد في الجزائر، مرجع سابق، ص6/5

[20] عبد الوهاب مخلوفي، دور المجتمع المدني في الوقاية ومكافحة الفساد الجزائر نموذجا، جامعة باتنة، المجلد05، العدد02، سنة 2020، 304

[21] بن خدة محمد نذير وميلود عبيد بشير، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، قسم الحقوق، سنة 2023/2022، ص 10

والمؤسسات المدنية دورا حيويا في هذا المجال من خلال مجموعة من الأدوات والآليات فهي تعمل عللا توعية الرأي العام بخطورة الفساد وآثاره السلبية على المجتمع وتساهم في بناء ثقافة مجتمعية تعتمد على الشفافية والمساءلة كما تقوم هذه المؤسسات برصد ممارسات الفساد والإبلاغ عنها وتقديم الدعم للمواطنين المتضررين من هذه الممارسات.

العناصر الأساسية التي تجعل من مشاركة المجتمع المدني عنصرا حيويا في مكافحة الفساد وتشمل:

1. التقريب بين المواطن والمؤسسات: تعمل منظمات المجتمع المدني كوسيط بين المواطن والمؤسسات الحكومية مما يساهم في زيادة الشفافية وتحسين التواصل.

2. الخبرة والموضوعية: تمتلك العديد من منظمات المجتمع المدني خبرات متخصصة في مجال مكافحة الفساد مما يمكنها من تقديم تحليلات موضوعية واقتراحات عملية.

3. الاستقلالية: تتمتع منظمات المجتمع المدني باستقلالية أكبر عن المؤسسات الحكومية مما يمنحها القدرة على انتقاد الممارسات الخاطئة والمساءلة.

4. القدرة على الوصول إلى الفئات المستضعفة: تتمتع منظمات المجتمع المدني بقدرة أكبر على تحسين حياة هذه الفئات وتمكينها من المشاركة الكاملة في المجتمع.[22]

المطلب الخامس: دور الحراك الجزائري في مكافحة ظاهرة الفساد

"شهدت الجزائر بتاريخ 22 فبراير 2019 موجة من الاحتجاجات المتواصلة من الشعب وحراكا شعبيا ناتجا عن تفاقم الأزمة السياسية وانحدار المصداقية والثقة في النظام السياسي ومكوناته ومؤسساته فقد تفاقمت ظاهرة الفساد بكل أشكالها وتفاقمت الأوضاع الاجتماعية بسبب ارتفاع معدلات البطالة وزيادة حالات الهجرة الغير شرعية من الشباب الجزائري بالإضافة الى غياب رئيس الجمهورية عن الساحة الوطنية وحتى الدولية وتزايدت الانتقادات لضعف المؤسسات التشريعية والقضائية مقابل تمكن وسيطرة السلطة التنفيذية في التحكم في صنع القرار جميع هذه العوامل دفعت الشعب الجزائري بكافة فئاته الى النزول الى الشوارع للمطالبة بإيجاد حلول وبدائل من خلال اجراء انتخابات حرة ونزيهة ومحاسبة الفاسدين المعروفين بالعصابة."[23]

الحراك الشعبي الجزائري كان نقطة تحول مهمة في تاريخ الجزائر حيث ساهم في كشف حجم الفساد ودفع باتجاه اجراء إصلاحات ومع ذلك فان الطريق لايزال طويلا لتحقيق هدف القضاء على الفساد بشكل كامل نجاح مكافحة الفساد يعتمد على عدة عوامل منها:

1. استمرار الضغط الشعبي: يجب على الشعب الجزائري الاستمرار في الضغط على السلطات من أجل تطبيق إصلاحات جذرية ومحاسبة جميع الفاسدين.

2. بناء مؤسسات قوية: يجب بناء مؤسسات قضائية مستقلة وقوية قادرة على محاكمة الفاسدين وتطبيق القانون على الجميع دون استثناء.

---

[22] بتصرف، عبد الوهاب مخلوفي، دور المجتمع المدني في الوقاية ومكافحة الفساد الجزائر نموذجا، مرجع سابق، ص307

[23] بلحسن حسام الدين لحسن وبوقرين عبد الحليم، دور المجتمع المدني في الحد من الفساد، جامعة عمار تليجي بالأغواط، المجلد8، العدد الأول، سنة 2024، ص760

3. إصلاحات اقتصادية: يجب اجراء إصلاحات اقتصادية شاملة لمعالجة أسباب الفساد الاقتصادي.

4. تغيير الثقافة: يجب تغيير الثقافة السائدة التي تتسامح مع الفساد وتشجع على النزاهة والشفافية.[24]

[24] بتصرف، بلحسن حسام الدين لحسن وبوقرين عبد الحليم، دور المجتمع المدني في الحد من الفساد، مرجع سابق، ص763

خاتمة

في الختام يمكن القول بأن محاربة الفساد ليست مسؤولية الحكومات فقط بل هي واجب على كل فرد في المجتمع لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة، وكذلك تعتبر مكافحة الفساد في الجزائر عملية مستمرة تتطلب صبرا وعزيمة ولكن مع تضافر الجهود وتكاتف الصفوف يمكننا تحقيق النصر وبناء جزائر جديدة.

قائمة المصادر والمراجع

1. أكسوم وعيلام رشيدة و اقلولي و أولد رابح صافية، دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في مواجهة الفساد والحد منه في القانون الجزائري، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 16، العدد 4، سنة 2021.

2. بلحسن حسام الدين لحسن وبوقرين عبد الحليم، دور المجتمع المدني في الحد من الفساد، جامعة عمار تليجي بالأغواط، المجلد8، العدد الأول، سنة 2024.

3. بن خدة محمد نذير وميلود عبيد بشير، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، جامعة بلحاج 1 بوشعيب عين تموشنت، قسم الحقوق، سنة 2023/2022.

4. بوصنوبرة عبد الله، الحوكمة الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة علم الاجتماع، 8ماي 1945، سنة 2021/2020.

5. خضير شعبان، الفساد أنواعه وأسبابه وآثاره وطرق علاجه، جامعة باتنة، الجزائر، سنة 2018.

6. عبد الوهاب مخلوفي، دور المجتمع المدني في الوقاية ومكافحة الفساد الجزائر نموذجا، جامعة باتنة، المجلد05، العدد02، سنة 2020.

7. رام الله، المعلومات المطلوبة بشأن الممارسات المتعلقة بتعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد، القدس.

8. مشري راضية، الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد في الجزائر، جامعة 8ماي 1945 قالمة، سنة 2018.

9. هشام بوحوش ، محاضرات في قانون مكافحة الفساد، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، قسم القانون العام ، سنة 2021.

10. نوال طارق إبراهيم، المظاهر القانونية للفساد واستراتيجية مكافحته في تعزيز قيم النزاهة، جامعة بغداد .

11. سارة رقيبة، 1610; 11/11/2024 ; www ;mawdoo3 :com